A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.75
30 May 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY
1 1991

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد بيرشوم (نائب الرئيس) (موريشيوس)

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق) [١٢٥] (تابع)
إقرار جدول أعمال الدورة العادية الخامسة والاربعين للجمعية العامة وتخصيص البنود : طلب إدراج بند إضافي مقدم من الامين العام [٨] (تابع)
المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث : مشروع قرار [٨٦] (تابع)
استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة [١١٧] (تابع)

(أ) تقرير الامين العام
(ب) رسالة من غانا
(ج) رسالة من لكسمبرغ
(د) رسالة من أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج
(هـ) مشروع قرار

برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد بيرثوم (موريشيوس) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

البند ١٣٥ من جدول الاعمال (تابع)

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق)

(A/45/1004/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان أسترعي انتباه الجمعية ، قبل أن نشرع في النظر في البند الاول على جدول أعمالنا لهذه الجلسة ، الى الوثيقة A/45/1004/Add.1 ، التي تتضمن رسالة موجهة الى رئيس الجمعية العامة من الامين العام يبلغه فيها بأنه ، منذ إصدار رسالته المؤرخة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، سددت بنن المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات ؟

تقرر ذلك .

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)

إقرار جدول أعمال الدورة العادية الخامسة والاربعين للجمعية العامة وتخصيص البنود : طلب إدراج بند إضافي مقدم من الامين العام (A/45/241 و Add.1.)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بهذا البند ، عُممت مذكرة وتقرير من الامين العام في الوثيقتين A/45/241 و A/45/241/Add.1 . ويطلب الامين العام في مذكرته ، إعمالا للمادة ١٥ من النظام الداخلي ، إدراج بند إضافي يتسم بطابع الاهمية والعجالة على جدول الاعمال بعنوان "تمويل بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية" . وهو يطلب أيضا بسبب الطابع الذي يتسم به هذا البند ، تخصيص هذا البند لنظره في اللجنة الخامسة .

وفي ظروف الحالة الراهنة ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على أن أحكام المادة ٤٠ من النظام الداخلي التي تتطلب عقد جلسة للمكتب بشأن مسألة إدراج بند إضافي على جدول الاعمال ، يمكن التغاضي عنها ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية ترغب في إدراج بند إضافي على جدول الاعمال نصه كما يلي "تمويل بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية" ، وفي احالة ذلك البند الى اللجنة الخامسة للنظر فيه ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيبلغ رئيس اللجنة الخامسة بالمقرر الذي اتخذ توا .

البند ٨٦ من جدول الاعمال (تابع)

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث : مشروع قرار (A/45/L.48/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننظر بعد ذلك في مسألة المساعدة الغوثية لبنغلاديش . وفي هذا السياق ، صدر مشروع قرار بعنوان "تقديم المساعدة الطارئة الى بنغلاديش في أعقاب الإعصار المدمر" ، في الوثيقة A/45/L.48/Rev.1 .

تنظر الجمعية أيضا في جلستها المقبلة ، بموجب البند ٨٦ من جدول الاعمال ، في مسألة المساعدة الطارئة الخاصة لهايتي . وفي ذلك السياق ، سيقدم مشروع قرار بعنوان "تقديم المساعدة الطارئة الخاصة لهايتي" وسيعمم بعد ذلك بقليل .

نبت الآن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/L.48/Rev.1 . هل لي ان أعتبر ان الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/45/L.48/Rev.1 ؟

أعتمد مشروع القرار A/45/L.48/Rev.1 (القرار ٤٥/٢٦٣) .

السيد أحمد (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتكلم وشعور طاغ بالامتنان يغمرني . ان وفد بنغلاديش تأثر كثيرا لان الجمعية أعربت عن تضامنها مع الملايين الذين يقاسون في هذا الوقت من المأساة الفظيعة التي ألمت بنا . ومن

خلالكم ، سيدي الرئيس ، أشكر جميع الوفود على اعتمادها الإجماعي لهذا القرار الذي نوليه أكبر قدر من الاهمية .

إن المأساة الإنسانية التي أعقبت أسوأ إعصار على الإطلاق شهدناه في حياتنا كانت هائلة للغاية . فقد تركت ما يزيد على ١٤٠ ألف قتيل . وقد يرتفع هذا الرقم عندما ترد معلومات أكثر من المناطق النائية . وأصبح الكثيرون بدون مأوى . وقد أصاب الضرر أكثر من ١٠ ملايين فرد . والمحصول الجيد الذي ننتظره جرفته المياه . ولحق دمار شامل بمنشآت الاتصالات السلكية واللاسلكية .

وقامت حكومة رئيسة الوزراء خالدة ضياء بتعبئة جميع الموارد ، الشخصية والوطنية ، المتاحة لها للقيام بالمهمة الكبيرة التي تواجهنا الآن . وأنتم تعرفون جيدا صعوبات بنغلاديش الكثيرة والمتعددة الاشكال . فنحن لا نستطيع تلبية احتياجاتنا الحالية بمفردنا . نحن بحاجة الى الصلوات ، وبحاجة الى الدعم ، وبحاجة الى التفهم . ولهذا السبب وجهت رئيسة الوزراء نداء الى المجتمع الدولي من أجل المساعدة .

وقد أُعدت بالفعل قائمة كاملة بمتطلبات الاغاثة العاجلة ، وإعادة التأهيل على المدى القصير ، وإعادة البناء على المدى الطويل . ويبين التقييم الاولي أنه يلزم توفير ١,٤ بليون دولار للاغاثة وإعادة التأهيل اللاحقة .

ونحن ندين لأميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على كل ما اتخذه من تدابير عدة . فإلى جانب الرسالة التي وجهها الى العالم من أجل المساعدة ، اضطلع بدور فعّال في تنظيم زيارة الى المنطقة المتضررة قام بها السيد محمد الصافي ، منسق الامم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث ، الذي يقوم مع رفاقه في مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث بالمهام الموكولة اليهم بطريقة تستحق كل الثناء . كما يشارك عدد من وكالات الامم المتحدة مشاركة نشطة وبنّاءة .

إن اعتماد هذه الجمعية لهذا القرار الهام سيعطي مساعينا زخما اضافيا لا شك فيه . ويحدونا الامل في أن يؤدي الى نتائج ايجابية لكونه حافزا للجهود العالمية لتقديم المساعدة والعون لبنغلاديش .

لقد استجاب كثيرون ، ويستجيب الآن كثيرون آخرون بسخاء كبير . ومن بين هؤلاء دول وحكومات ومنظمات غير حكومية ، ورجال ونساء أتقياء ، وطلاب مدارس ، وأشخاص عاديون من كل الطبقات . وهم يأتون من أماكن قريبة وبعيدة . وكتب زملائي الدبلوماسيون رسائل شخصية يعربون فيها عن الأسى العميق . ونقل الكثيرون شخصيا تعازيهم لي . ويؤسفنا أننا لا نستطيع أن نشكرهم جميعا فرادى ، ولكن التضامن الذي

أعربوا عنه سيعطينا القوة والعزيمة للتغلب على أزمتنا . سنتغلب عليها حقا بفضل ما تقدمونه ، سيدي الرئيس ، أنتم وأشقاؤنا وشقيقاتنا في المجتمع الدولي ، من دعم وتفهم وصلوات .

إن احتياجاتنا ، كما تعرفون ، كثيرة . ويحدونا الأمل في تلبية ما يكفي منها . هذا عصر الوحدة العالمية ، ومن بين صور إبداء هذه الوحدة أن يشاطر الجميع آلام البعض ، ليتشاطر الجميع ، عندما يتم تخفيفها ، مشاعر الارتياح الناجمة عن ذلك . ومرة أخرى ، سيدي الرئيس ، والوفود الحاضرة هنا ، نشكركم على اعتمادكم هذا القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ٨٦ من جدول الأعمال .

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة

(أ) تقرير الأمين العام (A/45/714)

(ب) رسالة من غانا (A/45/991)

(ج) رسالة من لكسمبرغ (A/45/999)

(د) رسالة من أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج (A/45/1001)

(هـ) مشروع قرار (A/45/L.49)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ١١٧ من جدول الأعمال ، المعنون "استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة" .

ولعل الأعضاء يتذكرون أنني أبلغت الجمعية العامة في جلستنا العامة الـ ٧٣ المعقودة يوم الاثنين ، ٢٩ نيسان/ابريل ، أن الأعضاء سيجتمعون في مشاورات غير رسمية حول مسألة إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وإعادة تنشيطه بغية إعداد قرار عريض القاعدة . ولعل الأعضاء يتذكرون أيضا انني أبلغت

الجمعية في جلستنا العامة الـ ٧٤ ، المعقودة يوم الجمعة ٣ ايار/مايو ، أن المشاورات لاتزال جارية .

ويسرني أن أبلغكم الآن أن الاعضاء انتهوا من مشاوراتهم غير الرسمية ، وأن مشروع قرار عمم هذا الصباح في الوثيقة A/45/L.49 . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى أن هذا البند قد أدرج في جدول أعمالنا لهذا الصباح بناء على طلب عدد من الوفود التي ترجو النظر في مشروع القرار هذا والبت فيه في هذه الجلسة .

وتوخيا للانصاف تجاه كل الاعضاء ، أود أن أستشيركم قبل الانتقال الى مناقشة مشروع القرار المعروض علينا والبت فيه . وساقتبس من المادة ٧٨ من النظام الداخلي ، المتعلقة بالاقتراحات التي تعرض على الجمعية :

"لا يجوز ، كقاعدة عامة ، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة ..." .

وفي ضوء رغبة الاعضاء في الانتهاء من هذا البند على وجه السرعة ، فإنني أطلب موافقتكم على الطلب بأن نناقش مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/L.49 وأن نبت فيه على الرغم من أنه لم يعمم إلاّ صباح هذا اليوم .

وما لم يكن هناك اعتراض ، ساعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي ليعرض مشروع القرار A/45/L.49 .

السيد طومسون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفي نائب رئيس الجمعية العامة وكرئيس للمشاورات غير الرسمية ، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المعنون "إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما" ، والوارد في الوثيقة A/45/L.49 .

مشروع القرار هذا جاء نتيجة عدة أسابيع من العمل الشاق من جانب الكثير من الدول الاعضاء التي أسهمت في صياغته . وقد بدأت المناقشة حول هذا الموضوع يوم الثلاثاء ، ١٦ نيسان/ابريل ، عندما بدأ رئيس الجمعية العامة باجراء مشاورات غير رسمية بشأن البند ١١٧ من جدول الاعمال للإعداد لاجتماعات الدورة الخامسة والاربعين المستأنفة للجمعية العامة التي كان من المقرر أن تبدأ في ٢٩ نيسان/ ابريل . وبعد ذلك كلفني الرئيس باجراء هذه المشاورات غير الرسمية بالنيابة عنه .

عُقدت الجولة الاولى من المشاورات برئاستي يوم الخميس ، ١٨ نيسان/ابريل . ومنذ ذلك الحين ظلت المشاورات غير الرسمية تعقد يوميا بينما كانت الوفود تحاول مبدئيا التوصل إلى الاتفاق على نص يمكن اعتماده في الجلسات المستأنفة المعقودة خصيصا لهذا الغرض . وللاسف ، لم يسمح الطابع المعقد للمسائل قيد النظر من انهاء أعمالنا على وجه السرعة . إلا أنني أعتقد أن الوقت الاضافي الذي اتيح لنا استغل جيدا ، وأن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة نتيجة قيّمة ، ذلك أنه تمخض عن تجربة طويلة .

في بداية المشاورات ، وافقت الوفود المعنية على اقتراحي بأن نستخدم المقترحات المقدمة من مجموعة الـ ٧٧ كأساس لعملنا . وترد هذه المقترحات في الوثيقة A/45/991 . وبعد ذلك ، قدمت المجموعة الاوروربية وبلدان الشمال أيضا مقترحات خطية ، واردة في الوثيقتين A/45/999 و A/45/1001 .

خلال المشاورات التي أجريناها قدمت وفود أخرى وثائق غير رسمية ، وأود أن أشير بوجه خاص الى الاسهام الذي قدمته استراليا واليابان في هذا الصدد . هذا اضافة الى أن عددا من الوفود الاخرى شارك بنشاط في صياغة النص المتفق عليه لمشروع القرار المعروض علينا . وعلاوة على أن النص النهائي يعتمد الى حد كبير على المقترحات التي قدمتها أساسا مجموعة الـ ٧٧ فإنه يعكس الجهود المتضافرة التي بذلتها مجموعة كبيرة من الدول الاعضاء .

وأعتقد أن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة يمثل خطوة هامة في عملية إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ويتضمن مشروع القرار توصيات هامة بشأن تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأساليب عمله ستمكّنه ، اذا ما تم تنفيذها على نحو كامل وفعّال ، من الاضطلاع بالدور المنوط به في الميثاق . ويحدد النص المسائل التي يجب أن ينظر فيها في المستقبل والجدول الزمني لذلك . كما أنه يتضمن ترتيبات تم إعدادها بعناية لاستعراض العمل بصورة منتظمة على نحو يضمن مراعاة الاتجاه المنصوص عليه في الميثاق . وقبل كل شئ يسلم النص بأن عملية إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها هامة وطويلة في نفس الوقت وتتطلب مشاركة الوفود والامانة العامة بشكل مستمر ونشط .

أود أن أشكر كل الوفود التي شاركت في المشاورات على مساعدتها القيّمة لي في جميع الاوقات ، كما أتوجه بالشكر الى موظفي الامانة العامة الذين قدموا لنا الدعم والارشاد القيمين . باسم الدول الاعضاء التي ساهمت في المشاورات غير الرسمية يشرفني أن أرفع مشروع القرار A/45/L.49 الى الجمعية العامة لكي تعتمده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهنئ ممثل فيجي على انهاء المشاورات التي أجاد ادارتها بنجاح .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/45/L.49 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تعتمد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار A/45/L.49 (القرار ٤٥/٢٦٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكّر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر البيانات التي يدلى بها تعليلا للتصويت على عشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم . أعطي الكلمة أولا لممثل غانا الذي سيتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ .

السيد كوفور (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترحب مجموعة الـ ٧٧ باعتماد مشروع القرار A/45/L.49 المتعلق باعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما بتوافق الآراء . لقد بادرت مجموعة الـ ٧٧ بتقديم المقترحات في هذا الصدد ادراكا منها لضرورة إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما من أجل تعزيز قدرة الامم المتحدة على مواجهة تحديات التنمية وتنفيذ الاهداف المتوخاة في التسعينات وما بعدها ، كما هي محددة في استراتيجية التنمية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع وإعلان التعاون الاقتصادي الدولي ، ولاسيما إعادة تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية الوارد في قرار الجمعية العامة دإ - ٣/١٨ ، والقرارات الاخرى ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ، وكما هي محددة في الميثاق أيضا .

يعزى توافق الآراء الذي توصلنا اليه اليوم الى الاتفاق العام على ضرورة النظر الى هذه المبادرة بوصفها عملية تدريجية . وبالتالي ، فقد ركزت الجمعية العامة في دورتها المستأنفة هذه على التدابير الرامية الى إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنشيطه . وقد اتخذت قرارات هامة بشأن اجراءات تنظيم المجلس وإعداد التقارير . وهذا من شأنه أن يحدد هدفا واتجاها جديدين للمجلس يمكنانه من الاضطلاع بفعالية وكفاءة بالمسؤوليات التي أناطها به الميثاق والمسؤوليات الاخرى .

وستركز الجمعية العامة في الدورة السادسة والاربعين على استعراض الآلية الفرعية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما . وتأمل مجموعة

الـ ٧٧ أن تسود نفس الروح البنّاءة التي اتسمت بها مداولاتنا في هذه الدورة المستانفة الجمعية العامة عند النظر في هذه المسألة . وستشمل الخطوات الاخرى في هذه العملية استئناف انعقاد الدورة السابعة والاربعين للنظر في تشكيل المجلس واستعراض التكامل بين عمل المجلس والجمعية العامة في الدورة السابعة والاربعين . وسيجري استعراض عام في الدورة الثامنة والاربعين . ولابد لنا أن نسترشد في ذلك بالمبادئ الاساسية التي وافقنا عليها لكي تتسم الاجراءات التي نتخذها في هذه العملية بالتركيز والاتساق .

وفي هذا الصدد ، من الضروري أن نؤكد أن مجموعة الـ ٧٧ تنظر الى عملية اعادة تشكيل الامم المتحدة على أنها مسؤولية حكومية دولية أساسية يقتضي مواصلتها في هذا الإطار . ونود أيضا أن نؤكد أن مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف الذي يستند اليه في تحديد العضوية في مختلف الاجهزة والهيئات سيراعى في جميع الحالات .

اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أشيد بالسيد ونستون طومسون الذي تمكنّا بفضل ادارته الماهرة لمداولاتنا من احراز النتائج التي يحتفي بها جميع الاعضاء الموجودين هنا . فقد تحلى طوال المفاوضات الصعبة والطويلة بصبر وتفاهم متناهيين ونحن نشعر حقا بالامتنان له . ونود أن نشكر شركاءنا على تعاونهم وتفهمهم ونأمل أن تكلل جهودنا في المستقبل بالنجاح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل السويد الذي سيتكلم باسم بلدان الشمال .

السيد الياسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد خضنا في الاسابيع القليلة الماضية عملية تفاوض طويلة ومكثفة . وقد أسهمت جميع الدول والمجموعات على نحو قيّم في هذه العملية . ولم يكن من الممكن لهذه الدورة المستانفة للجمعية العامة أن تتفق عل برنامج اصلاح جوهري لولا المقترحات البنّاءة التي قدمتها جميع الاطراف واستعدادها للعمل معا في روح من الاهداف المشتركة ومناخ التوافق . وتود بلدان الشمال أن تشيد اشادة حارة وخالصة بالرئيس ، السيد ونستون طومسون ، على جهوده الصبورة والدؤوبة خلال المشاورات غير الرسمية .

تتضمن الوثيقة المعروضة على الجمعية العامة عددا من العناصر الهامة التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على الامم المتحدة . ومن شأن التقييم المبدئي لهذه الوثيقة أن يفضي بنا الى نتيجة مفادها أنه ربما للمرة الاولى سيتم ادخال تعديلات هامة في عمل الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . من ثم ، فإن بلدان الشمال تؤيد تأييدا كاملا برنامج الاصلاح الذي اعتمده الاعضاء اليوم .

وتقدر بلدان الشمال تقديرا خاصا التدابير الرامية الى اعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنشيطه . ومن شأن هذه التدابير أن تحوّل المجلس الى مركز حيوي ونشط لانشطة الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ومما يتسم بأهمية خاصة التدابير المتعلقة بأقسام التنسيق والاقسام الرفيعة المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ونحن نعتقد أن هذه التدابير يمكن أن تسهم في اجراء مناقشات مجدية وأكثر صلة بالواقع في المجلس وتؤدي حقا الى إحداث التغييرات . وبامكانها أن تفضي أيضا الى تحسين الاتساق الذي نحن بأمسّ الحاجة اليه في الامم المتحدة .

ان ما يتوجب علينا القيام به الآن هو مواصلة جهودنا من أجل ضمان التنفيذ الفعّال لتدابير الاصلاح في المجلس التي اتفقنا عليها . ويتعين علينا أن نتخذ ، ابتداء من هذا العام ، التدابير الكفيلة بضمان أن يعمل المجلس الذي نعيد تشكيله بشكل سليم منذ بداية عام ١٩٩٣ .

ان بلدان الشمال مافتئت تؤمن بضرورة الشروع في عملية اصلاح طويلة الامد في الامم المتحدة . وهي عملية يجب أن تنطوي ، بالاضافة الى العديد من تدابير الاصلاح الفورية ، على نظرة أشمل وجدول أعمال أكثر تحديدا في المستقبل . ولعل هذا قد ورد بشكل أوضح في الوثيقة المعروضة على الجمعية العامة .

من الواضح ، مع ذلك ، أن اصلاحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليست كافية ولا يمكن النظر اليها بمعزل عن الامور الاخرى . ويجب تعزيز أداء الهيئات الفرعية للمجلس والجمعية العامة عن طريق التدابير الاصلاحية المناسبة . ويجب تدعيم عمل الجمعية العامة أيضا لكي يكون له أثر سياسي حقيقي . ولذلك تولي بلدان الشمال أهمية كبيرة لعمليات الاستعراض المرتقبة فيما يتعلق بالهيئات الفرعية والتكامل بين المجلس والجمعية العامة . ودون اتخاذ تدابير اصلاحية ملموسة كنتيجة لعمليات الاستعراض هذه ، فلن تسفر عملية الاصلاح إلّا عن نتائج محدودة .

وبلدان الشمال على ثقة من أن عملية الاصلاح المستمرة ستسفر عن المزيد من النتائج المضمونية اذا تمكنّا من القيام بعملنا بالروح الايجابية البنّاءة التي اتسمت بها هذه الجلسات . والنتائج الهامة مطلوبة أيضا في المستقبل اذا ما كان لنا أن نصدر صكا فعّالا وقويا يستجيب للتوقعات العالمية ويساعدنا على تحقيق مهامنا المشتركة ، وهي مكافحة الفقر والمشاكل الاساسية الاخرى للتنمية وادارة عملية التكافل العالمي المتزايد .

وختاما ، أود أن أؤكد من جديد أن بلدان الشمال مستعدة لمواصلة المشاركة النشطة والبنّاءة في عملية الاصلاح التي ستبدأ الآن . واننا نتطلع الى امكانية تأييد المزيد من تدابير الاصلاح في هذه الجمعية ، بغية تعزيز دور الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

السيد لافروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة الآن لا يمكن وصفه بأنه روتيني . فما نواجهه في الواقع هو التحقيق العملي للمقررات المتخذة بتوافق الآراء فيما يتعلق بطرق تنفيذ القرارات التي اتخذت بشأن التنمية الاقتصادية خلال الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة . وقد أظهرت المفاوضات النهج المتنوعة لتسوية عدد من المشاكل التي نظر فيها خلال الشهر الماضي ، بما فيها مشاكل ذات حساسية سياسية . ومن الاهمية بمكان أن جميع الوفود أظهرت في اللحظات الحرجة العزم

والتصميم السياسيين للتعاون البنّاء الذي ساعد في نهاية المطاف على نجاح المفاوضات . ونحن نشعر بالامتنان لإسهام جميع الوفود ، وبخاصة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ الذين وضعوا هذا التدبير ، وقدموا أيضا وثائق هامة كانت موضع الاهتمام في عملية المفاوضات . وأود بصفة خاصة أن أشيد بالاسهام الشخصي المتميز للسفير طومسون الممثل الدائم لفيجي لدى الامم المتحدة أثناء المشاورات غير الرسمية .

والوثيقة التي صدرت اليوم تتضمن مجموعة من التدابير السديدة التي يمكّن التنفيذ العملي لها ، بكل جدية ، من تعزيز سلطة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة وتحديد دورها الجديد في الحوار الاقتصادي متعدد الاطراف . ونسجل بارتياح أن أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تنشيطه ستهدف الى التغلب على الخصوصيات القطاعية لمشاكل الامم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية . ويجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكفل ادماج نتائج أعمال القطاعات والاجهزة المختلفة في التوصيات السياسية للجمعية العامة .

ومن المهم أيضا أن يجري الآن تطبيق هذه الاستراتيجية - استراتيجية اتخاذ المزيد من الخطوات لمواصلة الاصلاحات . ونرى أن التنفيذ المرحلي لهذه التدابير يجب أن يندرج في إطار عملية اصلاح أكبر للامم المتحدة ككل ولنظام الوكالات المتخصصة .

وسنتعاون بشكل بنّاء مع جميع البلدان لكي نتأكد من أن هذه العملية تستند الى نص ميثاق الامم المتحدة وروحه وتشجع تنفيذ امكانيات الامم المتحدة التي لم يستنفد الكثير منها حتى الآن . ونتيجة للاتفاقات التي جرى التوصل اليها ، فإن لدينا علامة على التقدم في المستقبل ، والوفد السوفياتي على استعداد لتشجيع المزيد من الجهود التي ترمي الى النهوض بالانشطة الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة بغية تعزيز فعاليتها وتكييفها وفقا للواقع السياسي والاقتصادي الجديد .

السيد فيدر (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء الاثنتي عشرة .

ترحب المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بالنتائج الهامة التي تم التوصل اليها عقب الاعمال التي جرت خلال الاسابيع الاخيرة بشأن مسألة اعادة تشكيل الامم

المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وهذه المحصلة يمكن تلمّسها في الوثيقة الملحقة بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو بتوافق الآراء . فهذه هي المرة الاولى في تاريخ الامم المتحدة التي يمكن فيها القيام بسلسلة من الاصلاحات التي تمكّن من تنظيم عملنا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بطريقة أكثر فائدة وحكمة وفعالية .

ويجب على الامم المتحدة الآن أن تكون في وضع أفضل يمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها الهامة حاضرا ومستقبلا في هذين المجالين . والاصلاحات التي جرى الاتفاق عليها تنطوي على اعادة تنظيم جوهرية لاعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي . كما انها تنطوي على تشكيل أكثر تناسقا وحكمة وعلى إعداد أفضل لتلك الاعمال .

وعلاوة على ذلك ، يتجاوز الاتفاق الذي تم التوصل إليه مجرد اصدار قرار بشأن سلسلة من التدابير ذات الطابع التنظيمي البحت ، فإنه أولا يستند أيضا على سلسلة من المبادئ والخطوط التوجيهية والاهداف . وهذه تشير بجلاء الى الروح والاساس اللذين تنبني عليهما عمليات الاصلاح ، كما أنها معالم هامة في تنفيذ اعادة التشكيل هذه .

ان المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء الاثنتي عشرة ترى في هذا الصدد أنه من الاهمية بمكان للجميع أن يتفقوا على وجوب اجراء هذه الاصلاحات في إطار عملية اعادة تشكيل وتنشيط مستمرة . وهذه العملية المنظمة يجب أن تساعد على زيادة الوضوح والمرونة والتكيف لدى المنظمة ، ومن ثم قدرتها على التنسيق . وطريق العمل الذي تم اختياره على هذا النحو يجب أيضا أن يفضي بنا تدريجيا الى المشاركة الفعّالة في عملنا من جانب جميع الاطراف التي تتزعم الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء كانت حكومية أو غير حكومية ، بما في ذلك منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمي .

وكان من رأي الدول الاعضاء الاثنتي عشرة أن وضع جدول زمني ومعايير محددة للعمل في المستقبل أمر جوهري . وهذا يجب أن يفضي بنا ، في الدورة المقبلة للجمعية العامة ، الى دراسة الاجهزة الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ان المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء الاثنتي عشرة عاقدة العزم على القيام بالاعمال التحضيرية اللازمة خلال الاسابيع المقبلة .

ويغطي الجدول الزمني هذا العمل الرامي الى التكامل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيتم انجازه في الدورة القادمة للجمعية العامة . كما ستعيد الجمعية العامة النظر في تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها المقبلة . وقد تم الاتفاق على المضي في الاصلاح الهيكلي للامانة العامة . وأخيرا ، سيُجرى استعراض عام للتدابير المتخذة في الدورة الثامنة والاربعين للجمعية العامة .

بالنسبة للمجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها ، اكتسى هذا النجاح بدوره أهمية سياسية أكبر . ففي المقام الاول ، يؤكد هذا النجاح مناخ التعاون الممتاز السائد بين الدول الاعضاء في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ثانيا ، يؤكد كذلك أنه يمكن احراز تقدم حقيقي على أساس توافق الآراء بدلا من التعزيز العقيم للاغلبيات . وهو يظهر وجود الارادة السياسية المشتركة والاجماع على جعل الامم المتحدة أداة للعمل والمناقشة على نحو أكثر فعالية . ويوضح أيضا أن الدول الاعضاء ، بدلا من أن تشعر بالاحباط من بعض أوجه الفشل في الماضي ، قد استخلصت دروسا من ذلك الفشل . وهذا هو أيضا تفسيرنا للنهج المتبع ، ألا وهو تحديد أهداف أكثر واقعية في المستقبل القريب ووضع العمل الذي يجري الاضطلاع به في إطار عملية مستمرة .

اقتناعا منا بأهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، بدأت الدول الاثنتا عشرة العمل التحضيري لهذه الممارسة في كانون الثاني/يناير من هذا العام وعقدت عددا من الاجتماعات غير الرسمية . وقد أسهمت اسهاما كبيرا في تحقيق النتائج التي تم تحقيقها ، أولا بإتاحة وثيقة للوفود تبرز موقفها وثانيا بالمشاركة النشطة في المفاوضات التي أجريت . ويسرنا أن العديد من اقتراحاتنا قد أدخلت في الوثيقة التي اعتمدت للتو .

وتود الدول الاثنتا عشرة أن تشكر جميع الوفود التي جعلت تحقيق هذا النجاح ممكنا . ونود أن نؤكد بصفة خاصة على الفضل الذي لا بد أن يعود الى أعضاء مجموعة الـ ٧٧ ، الذين اتخذوا المبادرة وراء هذا العمل الاصلاحي في كانون الاول/ديسمبر الماضي ولعبوا دورا بارزا في المفاوضات . كما نود أن نعبر عن امتناننا للسفير

أونور والسيد كوفور ممثلي غانا والسفير عمير ممثل باكستان ، الذين عبّروا عن مواقف المجموعة على نحو بارع الى أبعد حد وبروح بنّاءة للغاية . ونتوجه بالشكر الخاص الى السفير طومسون ممثل فيجي الذي أدار المفاوضات أثناء الاسابيع الاربعة الماضية ببراعة وصبر وهدوء نال اعجابنا جميعا . ولا بد من الاشادة أيضا بجميع الذين أظهروا اهتماما خاصا بهذه المهمة المعقدة والذين باسهاماتهم الخلاقة ساعدوا في التغلب على الصعوبات التي ووجهت .

ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه اليوم يمكن أن يعزز روح الاصلاح الاوسع نطاقا القائمة في الامم المتحدة . وفي الوقت الذي تعزز فيه هذه الروح ، فهي تدلل على الثقة المتزايدة الموجودة لدى الدول الاعضاء في تكيف الامم المتحدة وحيويتها وديناميتها ، أي في قدرتها على التكيف مع تحديات الحاضر والمستقبل .

السيد سيزاكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن ينضم الى المتكلمين السابقين في التعبير عن امتنانه فيما يتصل بالقرار الذي اعتمدناه للتو . ان ذلك القرار جاء نتيجة لمفاوضات طويلة وشاقة فيما بيننا ، وهذا يبرز الاهمية التي نعلقها جميعا عليه . بل اننا . باعتمادنا هذا القرار ، شرعنا مرة أخرى في المهام الجسيمة المتمثلة في اعادة تنشيط الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما .

ان المهمة التي تنتظرنا مليئة بالتحديات . ونتيجة هذه الدورة الواعدة ما هي إلا الخطوة الاولى الى الامام في عملية طويلة . ان عقد دورة موحدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي انجاز هام ، ولكن لا يمكننا أن نستغل هذا الانجاز بالكامل اذا ظلت الترتيبات الاخرى في هذا المجال غير متغيرة في المستقبل . أولا ، علينا أن نسعى بحماس صوب ترشيد عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ومالم ننظم جدول أعمال المجلس على نحو ملحوظ فإن الترتيب الجديد لن يعني إلا مزيدا من الاعباء الملقاة على كاهل المجلس في عمله ولن يسهم في الفعالية التي نتوخاها منه .

ثانيا ، الهيئات الفرعية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما والترتيبات التي تتبعها في رفع تقاريرها تمثل مجالا آخر يحتاج الى عملية اعادة تشكيل كبرى . وفي هذا الصدد ، لا بد من اعادة النظر في عمل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وخاصة فيما يتصل بعلاقته بعمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولا بد من استعراض عمل الجمعية العامة ، وخاصة عمل اللجنتين الثانية والثالثة ، بغية تجنب الازدواجية وتنظيم عملهما .

وفي حين أن عملية الاصلاح عملية حكومية دولية في طابعها ، فإن ذلك لا ينفي مسؤولية الامانة العامة عن جعل عملها على أكبر قدر ممكن من الفعالية . ولا ينبغي أن تتبنى الامانة العامة اسلوب الانتظار والترقب بل يتعين عليها أن تسعى بحماس صوب تنفيذ مهامها وفقا لميثاق الامم المتحدة والقرارات ذات الصلة بالموضوع كقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ .

أثناء المفاوضات أكد وفد بلادي ، من بين وفود أخرى ، على أهمية عقد دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك ، بالاضافة الى مسألة اعادة توزيع المقاعد الحالية في المجلس . ونأمل أن تُستعرض هاتان المسألتان بجدية في المستقبل .

وأخيرا ، لا أريد أن أختتم بياني دون أن أشيد أيما اشادة بالسفير طومسون ممثل فيجي الذي ماكنا لنتوصل الى الاتفاق بدون جهوده الدؤوبة . ان السفير طومسون يستحق تقديرنا الخاص .

السيد ماركي (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي الشرف والاعتزاز العظيمين لي أن أتكلم اليوم بشأن هذا الموضوع باسم وفد الولايات المتحدة ، وحكومة الولايات المتحدة وما يزيد عن ٢٠٠ مليون من الامريكيين الذين من دواعي فخرهم واعتزازهم أن يكونوا مواطني البلد المضيف للامم المتحدة . ويشرفني ويشرف زملائي اليوم أن نتكلم عن القرار الذي اعتمدناه للتو ، والذي يمثل عدة أسابيع من العمل المكثف والجدي ، وأن أهنئ جميع الاعضاء على نوعية القرار ونوعية التقدم الذي أحرزناه والعمل الذي انجزناه . لقد

اتسم هذا العمل بروح التوفيق والتعاون وبروح الاجماع التي علّق عليها جميع المتكلمين السابقين .

كما يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليلحظ على وجه الخصوص وبتقدير عميق للغاية القيادة التي قدمها لعملنا ولمجموعتنا سعادة سفير فيجي ، الاونورابل ونستون طومسون . وما كنا لنصل الى ما وصلنا اليه وفي الوقت الذي وصلنا اليه بدون جهوده وحكمته .

ان وفد بلادي ، الى جانب وفود أخرى كثيرة ، كان مقتنعا منذ البداية بأن الفرصة متاحة لنا هذا العام لاحراز نجاح متواضع ، ولكن حقيقي وملموس . وهذا بالضبط ما فعلناه . لقد تقدمنا الى الامام ، وحققنا شيئا ستترتب عليه آثار عديدة في المستقبل . وكما قيل ، فإننا نعتبر ذلك خطوة أولى في عملية هامة . ونأمل أن يعطي القرار تلك العملية قوة دفع كبرى ، بغض النظر عما له في حد ذاته من مزايا .

وكما ذكرت ، فإن وفد بلادي يعتقد أن القرار لا يحقق سوى أهداف متواضعة ، الى حد ما ، ولكنها أهداف هامة - لا من حيث قيمتها فحسب ، بل أيضا لكونها متواضعة . فقد قررنا عن عمد أن نركز على جوهر مسألة اصلاح الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة - والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالذات . وبالتركيز على تلك الهيئة استطعنا أن نتوصل الى اتفاق بشأن عمليات اصلاح لها آثار كبرى على أنشطة الامم المتحدة المقبلة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

وقد اتفقنا ، على وجه التحديد ، على اجراء تغييرات هامة في ترتيبات المجلس الدورية والتنظيمية . وهي تغييرات هامة تحمل في طياتها آمالا عظيمة للمستقبل ، كما أنها تنطوي على مسؤوليات جديدة . ان القرار يخلق للوفود مسؤوليات جديدة فيما يتعلق بكيفية تصرفها في هذا المجلس بعد اعادة تنظيمه كيما يحقق الاهداف التي ننشدها . كما أنه يحمّل الامانة العامة مسؤوليات جديدة ، سواء من حيث التغييرات التي يتعين اجراؤها داخل الامانة ذاتها ، أو من حيث التغييرات التي لم نتأكد منها بعد . ذلك أنه مع تغير المجلس سيكون على الامانة العامة أن تتغير في المستقبل .

وينطوي القرار أيضا على آثار هامة بالنسبة لهيئات المجلس الفرعية . وقد تعهدنا بمعالجة تلك المسألة في المستقبل القريب .

والى جانب ما يترتب على القرار من آثار بالنسبة للامانة العامة - من حيث تغيير مستوى العمل والتنظيم والمواعيد ستكون للقرار أيضا آثار على الجمعية العامة في المستقبل القريب .

ومع ذلك ، فإننا نأمل ، بل نؤمن بأن التغييرات الواردة في القرار ستؤدي الى النتيجة الوحيدة التي نرجوها ، وهي أن تصبح الامم المتحدة أفضل تنظيما وأكثر فعالية وكفاءة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

ويرى وفد بلادي أن القرار يتميز ، على وجه الخصوص ، بالتغييرات المحددة والملموسة التي يدخلها على الترتيبات الدورية والتنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وهذا شيء حقيقي .

ثمة وفود عديدة كانت أيضا تشعر بالقلق ازاء مسألة المبادئ التي ستوجه التغييرات التي أجريناها الآن والتي سنجريها في المستقبل . وقد دارت مناقشات كثيرة حول تنظيم هذه المجموعة من المبادئ وحول صياغتها ، ونحن جميعا على ثقة منها . ويحدونا أمل خالص أن نتمكن في المستقبل من الاسترشاد بهذه المبادئ في عملية الاصلاح بحيث يكون اسلوبنا خاليا من الايديولوجيات السياسية والتحيز العتيق ، وأن تهدينا هذه المبادئ الى العمل الذي سيؤدي بدوره الى أمم متحدة أفضل تنظيما وأكثر كفاءة وفعالية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

السيدة فرويدنشوس - رايخل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يعلق وفد بلادي أهمية كبرى على عمل الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الاخرى ذات الصلة . ومن ثم يهمنا كثيرا أن نرى عمل الامم المتحدة يتعزز كفاءة وفعالية في هذه الميادين .

ويرى وفد بلادي أن القرار الذي اتخذناه توا خطوة ملموسة وايجابية للغاية في العملية الجارية لإعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في هذه الميادين .

أود أن أضيف أن المشاركة في العملية الشاقة - عملية المشاورات غير الرسمية ، كانت تجربة مفيدة جدا لوفد بلادي بفضل ايجابية الاسهامات التي تقدمت بها جميع الاطراف ، وبفضل روح التوفيق التي سادت والتي مكنتنا من التوصل الى حلول بتوافق الآراء ، وأخيرا وليس آخرا ، بفضل القيادة القديرة والصبورة لممثل فيجي الدائم ، السفير طومسون بصفته رئيسا للمشاورات غير الرسمية .

ويتطلع وفد بلادي الى مواصلة العمل على نحو بنّاء وخلاق في سبيل اعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الاخرى ذات الصلة .

السيد زانغ يسوي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : يرحب الوفد الصيني باعتماد مشروع القرار A/45/L.49 بتوافق الآراء وهذه الخطوة نعتبرها خطوة هامة في عملية اعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما . وأملنا هو أن تنفذ بفعالية تدابير اعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتدابير الاصلاح الاخرى ، وأن تحقق تلك التدابير النتائج المرجوة .

لقد أيد الوفد الصيني دائما وبنشاط كل خطوات الاصلاح التي لقدمت عليها الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما . ذلك أننا نؤمن بأن هدف الاصلاح هو تحسين كفاءة أداء الامم المتحدة ، حتى تتمكن المنظمة من الاستجابة على نحو أكثر فعالية الى الحاجة الى التعاون الدولي في الميدان الاقتصادية وبخاصة فيما يتعلق باحتياجات التنمية في البلدان النامية .

ونعتقد أن عملية اصلاح الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي عملية بالغة التعقيد تنطوي على مسائل عديدة متكاملة ومترابطة . كما أنها تنطوي على كل جانب تقريبا من جوانب أنشطة الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما . وبالتالي ينبغي أن تسير عملية الاصلاح وفق نهج الخطوة خطوة ، أي النهج التدريجي ، ولا ينبغي أن نتعجل في اتخاذ أي اجراء ، لان ذلك لن يحقق أية نتيجة من النتائج المرجوة . وقد لاحظنا مع الارتياح أن القرار الذي اتخذناه توا بتوافق الآراء يعكس أساسا ذلك النهج .

ونعتقد أن القرار يمثل بداية طيبة للغاية لعملية اصلاح الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما . ونرى بالتالي أنه يجب استطلاع آراء مختلف الاطراف بشأن أية تدابير هامة قد تتخذ في هذا الصدد ، كما يجب أن تعتمد مثل هذه التدابير بتوافق الآراء .

قبل أن أختتم كلمتي ، أود ، نيابة عن وفدي ، أن أعرب عن شكرنا الخاص لممثل فيجي الدائم على العمل الممتاز الذي اضطلع به في المشاورات غير الرسمية . لقد كان لخبرته ومهاراته الدبلوماسية والصبر الذي تحلى به أثناء العملية اسهام كبير في التقدم الذي أحرزناه في المشاورات . أتوجه بالشكر أيضا الى كل البلدان ومجموعات البلدان التي شاركت في المشاورات غير الرسمية على ما قدمته من اسهامات .

ونوجه شكرنا الخاص الى مجموعة الـ ٧٧ ـ التي تمثل في حقيقة الامر ١٢٨ بلدا ـ على جهودها واسهاماتها غير العادية .

ويحدونا الامل في أن تتواصل روح التعاون البنّاء التي ظهرت في هذه العملية في عملية الاصلاح المقبلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اختتمت الجمعية العامة نظرها في البند ١١٧ من جدول الاعمال .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستنظر الجمعية العامة في جلستها العامة المقبلة ، المقرر عقدها يوم الخميس الموافق ١٦ أيار/مايو ، في تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٥٧ من جدول الاعمال المعنون "تمويل بعثة الامم المتحدة لاجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية" . وستنظر أيضا تحت البند ٨٦ من جدول الاعمال "المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث" في مشروع قرار بشأن المساعدة الطارئة لهايتي .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠